

قتل الأسرى المصريين وأثره على العلاقات المصرية الإسرائيلية

6

أذاعت القناة الأولى في التلفزيون الإسرائيلي يوم ٢٠٠٧/٣/٢ فيلماً وثائقياً عن نشاط الوحدة شيكيد التي كان يقودها بن أليعازر خلال حرب ١٩٦٧ في سيناء، وصور الفيلم ٢٥٠ أسيراً مصرياً ألقوا سلاحهم فقامت هذه الوحدة الخاصة بقتلهم. ليست هذه هي المرة الأولى التي تعترف المصادر الإسرائيلية طوعاً بقتلها أسرى مصريين عزل من السلاح، فقد سبق أن اعترف أحد الجنرالات وهو بيرو عام ١٩٩٦ بأمر مماثل مما يقطع بأن لإسرائيل سجلاً حافلاً ملطخاً بدم الأبرياء من المصريين، كما أن لها نفس السجل مع الفلسطينيين وغيرهم من العرب. هذا السلوك الإسرائيلي المتكرر يعلن عن ظاهرة تتكون من عدد من الوقائع وتثير أسئلة كبرى تحتاج إلى تحليل يقابلها ظاهرة أخرى وهي صمت مصر المتصل إزاء كل كشف عن فصول الإجرام الإسرائيلي.

هذا الموقف الإسرائيلي وهو الإعلام الطوعى والمتعمد عن قتل الأسرى في توقيات معينة تحركه دوافع معينة، كما أن السكوت المصرى تحركه دوافع أخرى. الملاحظ على الموقف الإسرائيلي هو أن الجانب الإسرائيلي هو الذى يتطوع بالكشف عن الجرائم ثم تقوم ضجة شعبية إزاء الصمت الرسمى المصرى لا تلبث هذه الضجة أن تخمد وكأن هناك اتفاقاً مصرياً إسرائيلياً ضمناً على أن الرسالة قد وصلت وتم استيعابها وأن الجمهور المصرى يفور ثم يهدأ، وأن هناك رهانا مصرياً

إسرائيلياً على أن تلك ظاهرة ثالثة توازى ظاهرتى الإجرام والبلوغ من جانب إسرائيل والسكوت من جانب مصر، وهكذا إلى ما لا نهاية.

إذا حللنا الشق الأول من الظاهرة الأولى: وهى لماذا تقتل إسرائيل الأسرى الذين يقعون فى الأسر أو يكونون تحت سلطانها بشكل مباشر أو غير مباشر رغم أن هؤلاء يتمتعون بحماية قانونية خاصة فى اتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩ وهى تعلم أن قتلهم بدم بارد يعد من جرائم الحرب، لا تضح لنا أن غريزة الإبادة العربية جزء من تركيب النفسية الإسرائيلية وهى تحسب أن قتل أكبر عدد من العرب هو إرهاب للعرب من ناحية، وهو محاولة للتقليل من عددهم وإفناء هذا العرق الذى يصرح بعض وزراء إسرائيل بأنهم أحط المخلوقات. فدوافع القتل غريزية، ولذلك فإن قيام إسرائيل وتوسعها لابد أن يكون بالضرورة على حساب الوجود العربى الإنسانى والسياسى. ويبدو أن قتل الأبرياء عقدة صهيونية وربما تكون نصاً توراتياً فى إحدى طبعاته المتأخرة.

الشق الثانى: من الظاهرة الأولى وهو التطوع بالإعلان عن القتل وتوقيته لا يجد لدينا تفسيراً واحداً، وليس من بين التفسيرات أن بعض الضمائر قد استيقظت فأرادت أن تتخفف من أثقال هذه الجرائم، خاصة إذا كان مثل هذا القتل هو تقرب إلى الله فى التوراة أو فى تقاليد هؤلاء التاريخية. أما التفسير الأرجح للبلوغ بهذه الجرائم فهو أن إسرائيل تريد أن تخرج الحكومة المصرية وتختبر رد فعلها حتى ترتب لما بعد الإعلان من تصرفات، وهى تعلم قطعاً أن هذا الإعلان سوف يثير الشعب المصرى، وهو عاجز عن الانتقام كما أن حكومته أعجز عن الانتصاف له ولكرامة مصر، فتلحق المهانة بالطرفين: الحكومة والشعب وربما بادر من يقول أن الإعلان عن هذه الجرائم مؤامرة على العلاقات المتنامية بين مصر وإسرائيل وضرب

للاستقرار والازدهار الذى تتمتع به مصر فى ظل سياسة الحكمة والتعقل وعدم الاستجابة لأى استفزاز رخيص من هذا النوع.

ولكن توقيت إذاعة الفيلم لا يجوز أن يفوت على المراقب الذى يرى مشاهد متوازية: قتل إسرائيلى منظم للفلسطينيين اتخذ طابع الإبادة الحقيقية، ملاحقة من جانب المحكمة الجنائية الدولية لمن تراه واشنطن مرتكباً لجرائم إبادة فى دارفور من جانب بعض المسئولين السودانيين، بينما ترى فى السلوك الإجرامى الإسرائيلى فى فلسطين ولبنان سلوكاً مشروعاً وعملاً بطولياً ضد «الإرهاب العربى»، ويتوازى ذلك فى نفس اللحظة مع مشهد ثالث وهو إعفاء محكمة العدل الدولية لجمهورية الصرب من المسؤولية عن إبادة مئات الآلاف من المسلمين فى بداية تسعينات القرن الماضى رغم أن المحكمة نفسها قد أكدت أن الصرب قد انتهكت اتفاقية إبادة الجنس فى مواضع أخرى وأكد الحكم على أن جريمة الإبادة قد وقعت بالفعل، أى أن الحكم قد اعترف بالفعل المجرم وبأن الضحية هم المسلمون ولكنها قيدت القضية ضد مجهول مادام القتل مسلمين.

أما الظاهرة الثانية : اللافقة فهى سكوت مصر وهو الذى شجع إسرائيل على ارتكاب الجرائم داخل الأراضى المصرية فى رفح ضد حرس الحدود الرسميين والاعتداء على السيادة الإقليمية وأعضاء فى هيئتها الرسمية. فلماذا سكوت مصر الرسمية فى كل مرة؟ ولماذا تمادت إسرائيل مما يعنى أن استباحة الدم المصرى أصبح ظاهرة عامة إلى جانب استباحة كل المحرمات العربية؟

هذا السؤال هو جوهر المشكلة. لقد اعترف المجرم بجريمته فى فيلم موثق مما استفز بعض الإسرائيليين الذين انتقدوا هذه الجريمة، وهذا الانتقاد جزء من محاولة امتصاص غضب المصريين الذين فزعوا من الجريمة والصمت الرسمى عليها،

وذهبت في تفسيره مختلف الأوساط مذاهب شتى لن يفيد طرحها في هذا السياق للتوصل إلى نتيجة شافية نطمح أن نسجلها في هذه المقالة.

لقد استدعت مصر السفير الإسرائيلي في القاهرة إلى وزارة الخارجية لإبلاغه غضب مصر، كما كلفت سفيرها في إسرائيل بالحصول على الفيلم من التلفزيون الإسرائيلي عن طريق الحكومة الإسرائيلية، وقد تطلب مصر من إسرائيل التحقيق وقد تقنع بما قدمه الوزير المجرم من أنه قتل فلسطينيين في عمليات حربية وليسوا أسرى مصريين بدم بارد، وكأن قتله للفلسطينيين قد أصبح مباحاً على المستوى الدولي، ولكنه لم ينكر الواقعة في ذاتها والتي تصمه بالإجرام بصرف النظر عن جنسية الضحايا. الملاحظ أن الجانبين الإسرائيلي والمصري قد التزمًا الصمت وكأنهما متفقان على التحلي «بالحكمة» حتى تمر الزوبعة وحتى لا تتأثر علاقات البلدين بمثل هذه «التفاهات» والمؤامرات.

يفسر البعض صمت الحكومة المصرية ووقارها الملحوظ بأن مصر تريد أن تفوت على أعدائها فرصة النيل من «دورها المحوري» في حل القضية الفلسطينية الذي يتمسك به الفلسطينيون، بينما يفسره آخرون بأن مصر لا تريد أن تفسر العلاقات المتميزة النافعة بينها وبين واشنطن خاصة بعد أن عبرت عن امتنانها للخدمات القيمة التي أداها السفاح جون أبو زيد في العراق وفي لبنان صيف العام الماضي فمنحه الرئيس مبارك وسام الاستحقاق والجدارة على هذه «الأعمال النبيلة». وقال بعض الخبثاء أن مصر تمر بمرحلة حاسمة تتصل بمسائل التوريث وترتيب البيت الحاكم في نقلة تاريخية في تاريخ النظم الجمهورية ولا تريد بأى عمل، أن تسيء إلى إسرائيل أو أن تستفز واشنطن بتصرفات صهيانية تحبط رؤية الحكم الاستراتيجية. خلاصة هذه التفسيرات أن مصر لا يمكن أن تسمح بتأثير

هذه الفقعات على العلاقات مع إسرائيل وان تستجيب الحكومة لطلبات في مجلس الشعب بقطع هذه العلاقات وطرده السفير وغيرها من الإجراءات «المندفة».

ولما كنت من يرون أن الصمت الرسمي المصري سوف يظل كذلك لسبب آخر تماماً وهو أن مصر تدرك استخفاف إسرائيل بها بعد أن فقدت دورها وجربت إسرائيل ردود فعلها وتعلم بأولوياتها التي لا يدخل فيها قطعاً قتل مئات من أبنائها الأسرى الذين تعتبرهم مصر محظوظين بنيل الشهادة، فإنني أرى ضرورة قيام المجتمع المدني السياسي والقانوني في مصر بحملة منظمة تركز على ما يلي:

أولاً: رفع دعاوى أمام القضاء المصري بأدلة الفيلم الوثائقي.

ثانياً: رفع دعوى أمام المحكمة الجنائية الدولية حتى يقوم المدعى العام بالتحرك للتحقيق كما حدث في حالة دارفور.

ثالثاً: رفع دعوى ضد الحكومة المصرية أمام المحاكم المصرية حتى لو رفضت الاختصاص بحسبان القضية من أعمال السيادة تفلت الحكومة بموجبها من الاختصاص الولائي للقضاء المصري.

رابعاً: رفع دعاوى مماثلة في إسرائيل وفي أوروبا والولايات المتحدة.

خامساً: إثارة القضية لدى منظمات حقوق الإنسان في العالم.

سادساً: مطالبة اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتفسير هذه الجريمة خاصة وأنها المختصة بالحماية بعد استسلام الجنود المصريين.

سابعاً: دراسة إمكانية الرد على الإجرام الإسرائيلي مادامت الحكومة لا تقوى على ذلك.

والحق أن قطع العلاقات وطرده السفير لن يفيد، ولكن الحكومة يجب أن تتفاعل

مع شعبها بتحريك القضية رسمياً في المحافل الدولية ومجلس الأمن والكشف عن السجل الإجرامى التاريخى لإسرائيل خاصة وأن جرائم النظام العام الدولى لا تسقط بالتقادم مثل الجرائم العادية، كما أنها جرائم شخصية، كما يجب على الحكومة أن تطالب بإنشاء محكمة جنائية خاصة لمحاكمة المجرمين الإسرائيليين على الأقل مثلما تشجع على محاكمة قتلة الخريرى.

أليس من العار أن تشكل محكمة خاصة لمحاكمة قتلة فرد أياً كان قدره في بلده ولا تشكل محكمة جنائية لمحاكمة عصابة تلبس ثوب الدولة ويفخر شعبها بأعمالهم الإجرامية.

وخلال مشاركتى يوم ٢٠٠٧/٣/٥ في برنامج حديث الساعة في الإذاعة البريطانية لاحظت أن أحد المتحدثين الإسرائيليين يذكرونا برخص الدم المصرى والعربى مقابل الدم اليهودى حيث تبذل إسرائيل كل جهد لاسترداد رفات قتلاها أفلا يثير ذلك نخوة العرب والمصريين أم أن استباحة حياة الأحياء في بلادهم أغرت العدو أن يستبيح دماء الأسرى مادام المواطن وهو طليق لا قيمة له.

وأخيراً فقد أسفت لردود فعل الوحوش الكاسرة على شبكة الإنترنت في مواقع الصحف الإسرائيلية التى تهاجم مصر وتتهمها بإثارة هذا الموضوع لتستدر العطف بحثاً عن المال والتعويض والمتاجرة بدماء الأسرى. كما اعتبر بعضهم أن كل العرب والمصريين يستحقون الإبادة مما يدفع إلى التساؤل حقاً: ألا يخشى هؤلاء غضبة الملايين الذين يغلى الدم فى عروقهم فينتصفون لأنفسهم بعد أن عز عليهم الإنصاف عن طريق حكوماتهم؟!.